أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي – الربع الرابع من العام 2023 **أبريل 2024**

ارتفاع معدلات الفائدة لفترة أطول يصب في مصلحة البنوك الخليجية ...

من المتوقع أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى العالمي وفي الدول الخليجية، إلى جانب تقليص عدد التخفيضات المتوقعة بوتيرة حادة هذا العام، من العوامل الإيجابية إلى حد كبير بالنسبة للبنوك الخليجية. *ويأتي ذلك في الوقت الذي يستفيد فيه القطاع من مرونة أنشطة الإقراض في كافة الأسواق تقريباً، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط، وضيق أوضاع السيولة في عدد من الأسواق المحددة التي تتميز بارتفاع معدلات النمو مثل السعودية. في حين أن أي خفض متوقع لسعر الفائدة هذا العام سينعكس بصورة إيجابية على البنوك على أي حال نظراً لمساهمة ذلك في الحد من الضغوط في جانب تكلفة التمويل ودعم أنشطة الإقراض. وفي ذات الوقت، تشير التعليقات الأخيرة الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتوقعات الإجماع بشأن خفض أسعار الفائدة إلى صورة قاتمة للغاية على صعيد خفض أسعار الفائدة، خاصة في الولايات المتحدة وأشارت إلى سياسة نقدية أكثر تبايناً مقارنة بالاتحاد الأوروبي والاقتصادات الكبرى الأخرى.*

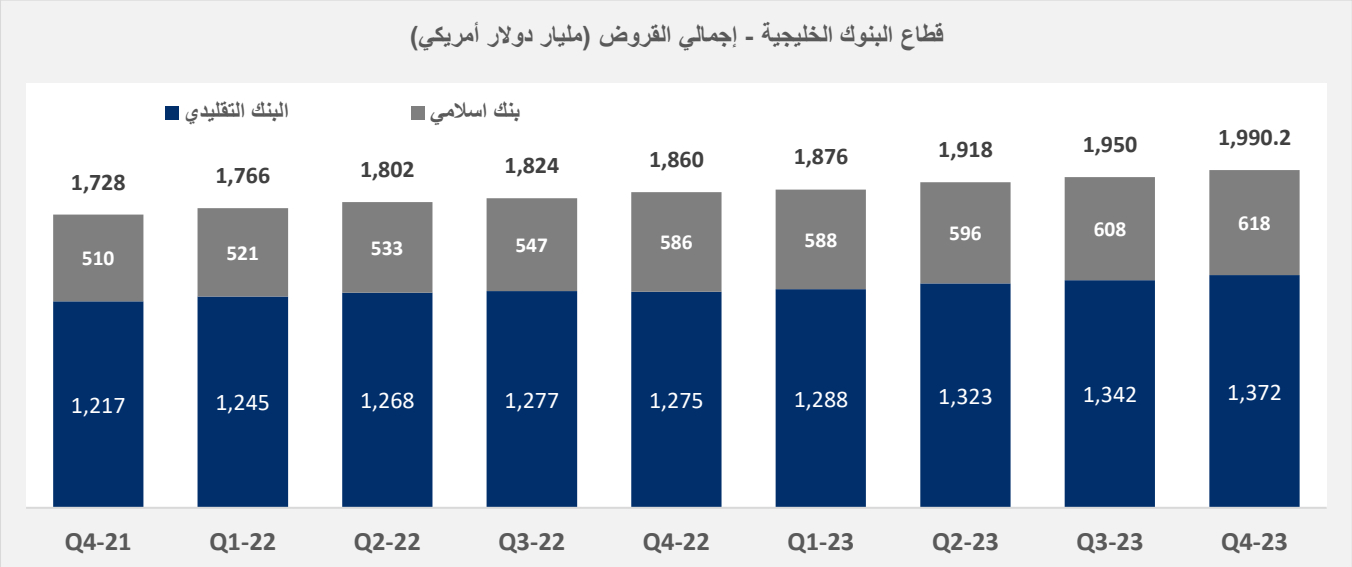

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وفيما يتعلق بأنشطة الإقراض في الدول الخليجية، شهد القطاع نمواً جيداً على أساس ربع سنوي بنسبة 2.1 في المائة في الربع الرابع من العام 2023 بوصول القيمة الإجمالية للقروض إلى 2.0 تريليون دولار أمريكي. وكان النمو على أساس سنوي بوتيرة أقوى، إذ بلغ نسبة 7.0 في المائة خلال هذا الربع. وارتفعت أنشطة الإقراض في كافة الدول الخليجية خلال هذا الربع بعد أن شهدت اتجاهات متباينة في الربع السابق. *ويعكس النمو مرة أخرى قوة سوق المشاريع على مستوى المنطقة، حيث كشف عدد من التقارير التي صدرت مؤخراً عن دراسة الحكومات في الوقت الحالي دعم التمويل في شكل إصدارات أدوات دين لتعزيز الأنشطة الجارية.*

أما صعيد السيولة، ارتفعت ودائع العملاء بوتيرة مماثلة بنسبة 2.1 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 2.39 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2023، بعد أن ساهم نمو الودائع في كافة الأسواق في الدول الخليجية في تعزيز الاداء. *وكانت النتيجة الصافية للنمو بوتيرة تكاد تكون متعادلة تقريباً بين الإقراض والودائع تسجيل تحسن هامشي في النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية ككل، إذ بلغت 79.2 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2023.*

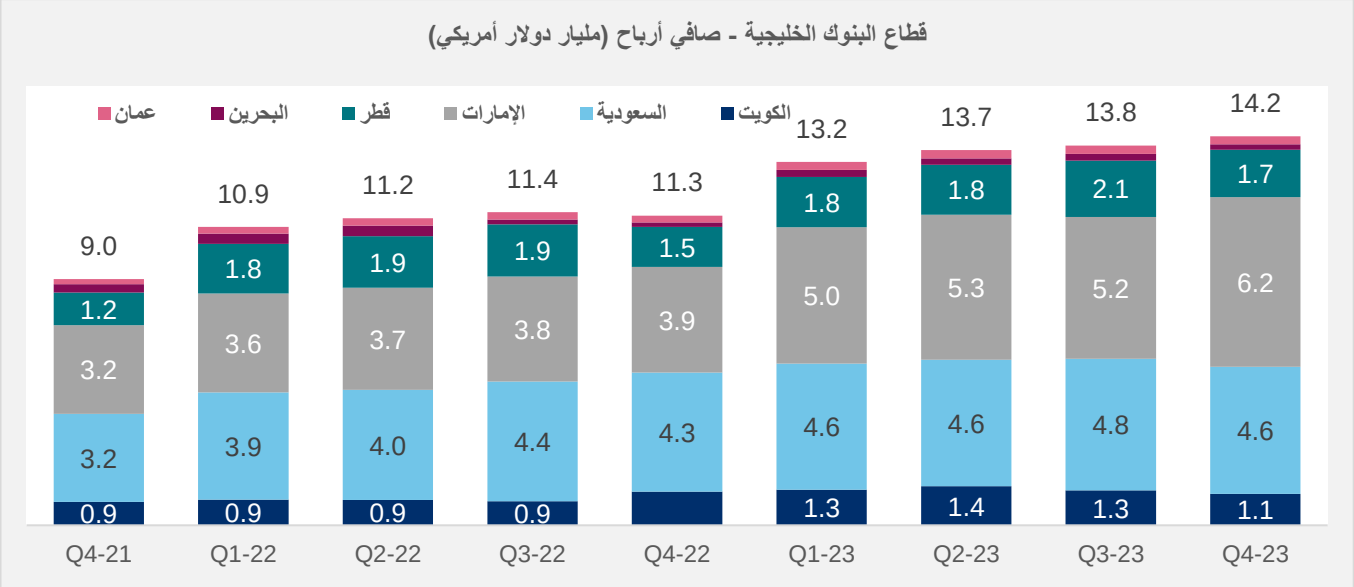

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

من جهة أخرى، ارتفعت القيمة الإجمالية لصافي إيرادات البنوك الخليجية للربع الرابع على التوالي لتصل إلى 14.2 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023 مسجلة نمواً بنسبة 2.4 في المائة على أساس ربع سنوي بدعم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وايرادات غير الفوائد خلال هذا الربع. *حيث ساهم ارتفاع أسعار الفائدة في تعزيز صافي إيرادات الفوائد خلال هذا الربع، هذا إلى جانب النمو الذي شهدته الأسواق المالية بارتفاع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بمعدلات ثنائية الرقم وارتفاع مؤشرات بورصات الأسواق الناشئة بمعدلات في خانة الآحاد.* ***بالإضافة إلى ذلك، شهدت جميع فئات الأصول الرئيسية تقريباً على مستوى العالم نمواً خلال الربع، بما في ذلك تسجيل مؤشرات الذهب والسندات لمعدلات نمو ثنائية الرقم.***

أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 58 بنكاً مدرجاً في بورصات الدول الخليجية عن فترة الربع الرابع من العام 2023. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

تفاقم حالة عدم اليقين وتباين سياسات خفض أسعار الفائدة...

تعثر التقدم المحرز على جبهة خفض التضخم، بل على العكس من ذلك، انعكس هذا المسار خلال الشهرين الماضيين كما يتضح من قراءات التضخم التي عادت للارتفاع بمستويات أعلى من المتوقع على أساس شهري في الولايات المتحدة في شهري مارس وفبراير 2024. وقد دفعت تلك التطورات إلى تغيير عدد من الاقتصاديين لوجهة نظرهم بشأن أسعار الفائدة هذا العام. وبدأ العام بتوقع خفض سعر الفائدة ست مرات تقريباً خلال العام 2024، قبل ان تتقلص إلى ثلاث تخفيضات بمنتصف هذا الربع. وتشير التوقعات، وفقاً لوضعها الحالي، إلى خفض سعر الفائدة مرة واحدة او مرتين كحد أقصى هذا العام في سبتمبر 2024 وديسمبر 2024. وأثر تحول مسار التوقعات على أسواق السندات، إذ ارتفعت العائدات بشكل كبير بعد أن اكتسبت توقعات استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول المزيد من القوة، الأمر الذي أدى إلى وصول عائدات سندات الخزانة قصيرة الأجل لأجل عامين إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، متخطية أكثر من نسبة 5.0 في المائة.

من جهة أخرى، يبدو البنك المركزي الأوروبي عازماً للمضي قدماً في تطبيق خطته لخفض أسعار الفائدة عدة مرات هذا العام. ومن المتوقع أن يبدأ البنك المركزي في منطقة اليورو خفض أسعار الفائدة من مستوى قياسي مرتفع بلغ 4 في المائة (معدل تسهيلات الفائدة) اعتباراً من يونيو من العام الحالي، على أن يتبع ذلك بمزيد من التخفيضات في وقت لاحق من العام وفقاً للتطورات الاقتصادية في المنطقة. إلا أن اتجاه سعر فائدة البنك المركزي الأوروبي سيتأثر أيضا بكيفية تخطيط مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاستراتيجيته وقد لا يكون التباين بين الاستراتيجيات المتبعة مستداماً على المدى الطويل. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يبدأ بنك إنجلترا خفض أسعار الفائدة اعتباراً من أغسطس القادم، على أن يتم خفضها بواقع مرتين بنهاية العام.

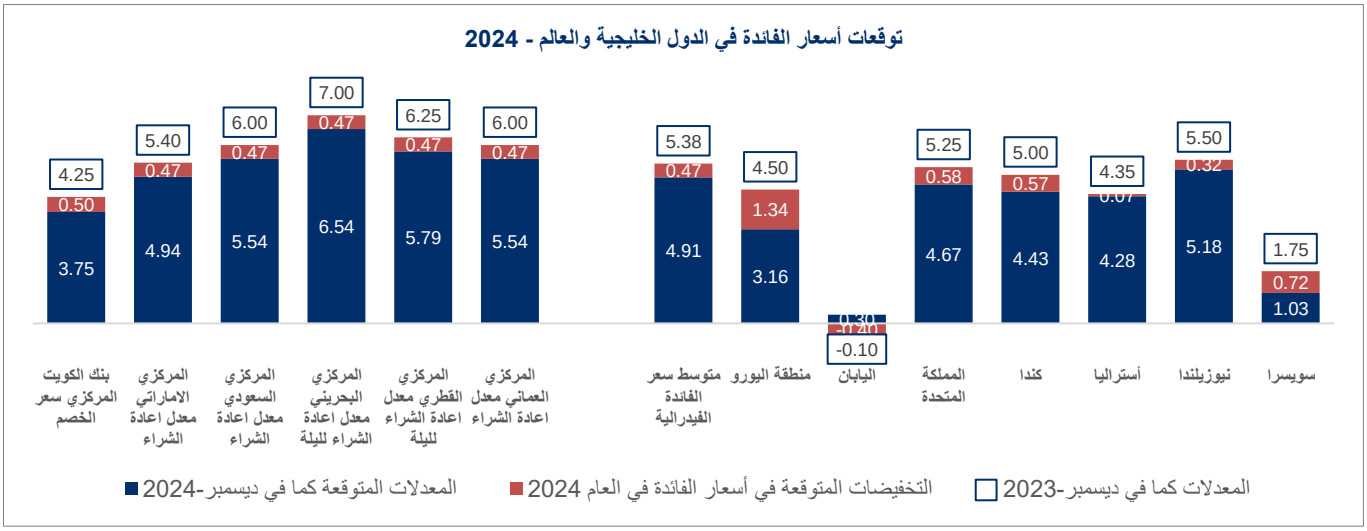

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

في ذات الوقت، أعلن القطاع المصرفي على مستوى العالم عن تسجيل أرباحاً أعلى في العام 2023 بدعم من ارتفاع أسعار الفائدة. إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع مخصصات القروض المتعثرة، ولكن ارتفاع صافي إيرادات الفوائد قد يطغى على ذلك. وفي الولايات المتحدة، كان نمو أرباح الربع الرابع من العام 2023 ضعيفاً على خلفية الرسوم الاستثنائية المتعلقة بأزمة القطاع المصرفي في العام 2022. كما أعلنت البنوك عن ارتفاع القروض المتعثرة وزيادة رسوم إعادة الهيكلة خلال هذا الربع. وتبدو توقعات القطاع على المدى القريب إيجابية أيضاً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول.

ارتفاع التسهيلات الائتمانية في معظم الأسواق الخليجية

كشفت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية الدول الخليجية أنه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة إلا أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الخليجية واصلت نموها خلال الربع الرابع من العام 2023، باستثناء الإمارات وعمان، حيث سجلا تراجعاً هامشياً على أساس ربع سنوي مقارنة بالربع الثالث من العام 2023. وكانت المكاسب قوية مقارنة بالعام الماضي حيث شهدت كافة الدول نمو أنشطة الإقراض بمعدلات قوية. إذ شهدت السعودية نمواً بنسبة 10.0 في المائة تلاها البنوك الإماراتية والبحرينية، بنمو أنشطة الإقراض على أساس سنوي بنسبة 5.3 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي. وتعكس مرونة نمو أنشطة الإقراض في المنطقة قوة المشاريع التنموية في ظل تضاعف إجمالي قيمة العقود المسندة تقريباً ليصل إلى 209.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023 مقابل 109.7 مليار دولار أمريكي في العام 2022. وبالمثل، أظهرت بيانات نشاط التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (مسح ماركيت للاقتصاد الشامل) أن بيانات مؤشر مديري المشتريات ظلت قوية خلال هذا الربع واستقرت فوق حاجز النمو البالغ 50 نقطة في دبي والسعودية والإمارات بنهاية الربع الرابع من العام 2023. وظل نشاط التصنيع في السعودية قوياً، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 57.5 نقطة خلال ديسمبر 2023. كما سجلت الإمارات قراءة قوية لمؤشر مديري المشتريات بلغت 56.9 نقطة في ديسمبر 2023. وفي ذات الوقت، شهدت قطر تباطؤاً حاداً في وتيرة النمو في ديسمبر 2023، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات

إلى ما دون حاجز النمو، وإن كان بشكل هامشي، للمرة الأولى منذ أحد عشر شهراً، وصولاً إلى 49.8 نقطة مقابل 53.7 نقطة في سبتمبر 2023.

وكشفت بيانات البنك المركزي السعودي عن نمو أنشطة الإقراض للربع العشرين على التوالي في الربع الرابع من العام 2023، على الرغم من نمو التسهيلات الائتمانية القائمة من قبل البنوك بأبطأ وتيرة مسجلة في أربع فترات ربع سنوية بنسبة 1.6 في المائة لتصل إلى 2.6 تريليون ريال سعودي على خلفية نمو القروض المقدمة لقطاعات المرافق العامة والعقارات والتسهيلات الائتمانية الشخصية بصفة رئيسية، الأمر الذي قابله انخفاض معظم القطاعات الأخرى على أساس ربع سنوي. وسجلت التسهيلات الائتمانية القائمة للبنوك القطرية أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي خلال هذا الربع بنسبة 2.5 في المائة لتصل إلى 1.3 تريليون ريال قطري. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع القروض المقدمة للقطاع العام وقطاع الخدمات، الأمر الذي عوض انخفاض القروض المقدمة لقطاعات العقارات والصناعة والمقاولين. كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة في الكويت بنسبة 0.9 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2023 لتصل إلى 47.7 مليار دينار كويتي. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع القروض المقدمة لقطاعات الانشاءات والشركات المالية غير المصرفية والقروض المقسطة وشراء الأوراق المالية والعقارات، الأمر الذي قابله تراجع القروض المقدمة لقطاعات التجارة والصناعة والزراعة والنفط الخام والخدمات العامة. من جهة أخرى، انخفضت التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك العاملة في الإمارات للمرة الأولى في 4 أرباع، وإن كان بوتيرة هامشية بنسبة 0.1 في المائة، بعد أن قابل انخفاض القروض المقدمة للقطاعات الحكومية والزراعة والتعدين والمحاجر بمعدل ثنائي الرقم تزايد قروض التجارة والمؤسسات المالية والقروض الشخصية.

تزايد أنشطة إقراض البنوك المدرجة على نطاق واسع

استمر نمو إجمالي القروض المقدمة من البنوك الخليجية على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2023 بدعم رئيسي من النمو واسع النطاق لكافة الأسواق الستة في الدول الخليجية. وبلغت القيمة الإجمالية للقروض مستويات قياسية جديدة بقيمة 2.0 تريليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 2.1 في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة 7.0 في المائة على أساس سنوي، بدعم رئيسي من النمو القوي الذي سجلته البنوك في قطر وعمان والسعودية، هذا إلى جانب التحسن الهامشي الذي شهدته بقية الأسواق. ونما إجمالي قيمة القروض التي قدمتها البنوك القطرية بنسبة 2.9 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2023 ليصل إلى 386 مليار دولار أمريكي مقابل 375 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع السابق. تبعتها البنوك المدرجة في عمان، بنمو بلغت نسبته 1.9 في المائة، إذ بلغت القيمة الاجمالية للقروض 67.2 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك السعودية نمواً بنسبة 1.3 في المائة، لتحتل بذلك مركز الصدارة بأكبر محفظة قروض بقيمة 666.7 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2023.

استمرار نمو الودائع وتسجيل تحسناً ملحوظاً على أساس ربع سنوي

واصل إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية إظهار النمو للربع الحادي عشر على التوالي خلال الربع الرابع من العام 2023، وصولاً إلى مستوى قياسي جديد قدره 2.39 تريليون دولار أمريكي مقابل 2.34 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من العام 2023. وكان اتجاه ودائع العملاء على مستوى كل دولة على حدة مماثلاً لإجمالي القروض، إذ سجلت كل الدول نمواً خلال الربع. وسجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2023 بنسبة 4.1 في المائة، إذ بلغ إجمالي ودائع العملاء 73.1 مليار دولار أمريكي، وتبعتها البنوك القطرية بنمو بلغت نسبته 3.2 في المائة، ثم البنوك الإماراتية والسعودية بوصول القيمة الإجمالية لودائع العملاء إلى 760.8 مليار دولار أمريكي و749.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

نسبة القروض إلى الودائع تشهد تحسناً هامشياً

ظلت النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية أقل من 80 في المائة للربع السابع على التوالي بنهاية الربع الرابع من العام 2023 لتصل إلى نسبة 79.2 في المائة، مسجلة تحسناً هامشياً مقابل نسبة 79.1 في المائة المسجلة بنهاية الربع الثالث من العام 2023. ويعكس الأداء الضعيف نمواً مكافئاً بنفس القدر تقريباً بين القروض وودائع العملاء على مستوى الدول الخليجية ككل خلال هذا الربع. وعلى مستوى كل دولة على حدة، كان الأداء مختلطاً، إذ شهدت ثلاثة من أصل ستة دول ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع. وأظهرت البنوك المدرجة في الامارات أفضل معدل تحسن بزيادة قدرها 60 نقطة أساس لتصل إلى 68.1 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2023، والتي تعتبر ثاني أدنى نسبة على مستوى الدول الخليجية. كما شهدت البنوك المدرجة في البورصة السعودية نمواً قدره 40 نقطة أساس، إذ وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى 87.4 في المائة، والتي تعد ثاني أعلى المستويات المسجلة في الدول الخليجية. في المقابل، سجلت البنوك القطرية تراجعاً هامشياً في نسبة القروض إلى الودائع، إلا انها ظلت الأعلى على مستوى الدول الخليجية، إذ وصلت إلى 88.8 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2023.

صافي إيرادات الفوائد يصل إلى مستوى قياسي جديد

شهد إجمالي صافي إيرادات الفوائد المعلنة من قبل البنوك المدرجة في الدول الخليجية نمواً للربع الثالث على التوالي ليصل إلى مستوى قياسي جديد في الربع الرابع من العام 2023. إذ وصل إجمالي صافي إيرادات الفوائد إلى 21.4 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023 مقابل 21.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023، مسجلاً نمواً بنسبة 1.4 في المائة. وشهدت البنوك الخليجية هذا النمو في الربع الرابع من العام 2023 على الرغم من وصول تكلفة التمويل إلى أحد أعلى المستويات المسجلة عند نسبة 4.2 في المائة مقابل نسبة 3.7 في المائة المسجلة في الربع الثالث من العام 2023. وشهدت جميع الدول الخليجية تقريباً ارتفاع صافي إيرادات الفوائد خلال هذا الربع، باستثناء البحرين التي سجلت انخفاضاً. من جهة أخرى، سجلت البنوك الكويتية أعلى معدل نمو بنسبة 3.5 في المائة، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد 2.4 مليار دولار أمريكي، تبعتها البنوك الإماراتية والعمانية بتسجيلها لنمو ربع سنوي بنسبة 2.5 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي، في حين سجلت البنوك السعودية نمواً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة. أما بالنسبة للأداء على أساس سنوي، كان نمو صافي إيرادات الفوائد قوياً بنسبة 6.6 في المائة مما يعكس التأثير المتزايد لرفع البنوك المركزية في الدول الخليجية أسعار الفائدة بعد رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

إجمالي إيرادات البنوك يسجل نمواً بوتيرة ثابتة

سجل إجمالي إيرادات البنوك الخليجية مرة أخرى نمواً على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2023 بنسبة 4.4 في المائة ليصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 32.1 مليار دولار أمريكي مقابل 30.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وقد أدى نمو إجمالي صافي إيرادات الفوائد وكذلك تسارع وتيرة نمو إيرادات غير الفوائد إلى دعم نمو إجمالي الإيرادات. وكان النمو على أساس ربع سنوي مدفوعاً بتحسن الإيرادات بصفة عامة في كافة أنحاء الدول الخليجية خلال هذا الربع، باستثناء البنوك الكويتية والسعودية التي سجلت انخفاضاً بنسبة 4.7 في المائة و0.3 في المائة، على التوالي. وسجلت البنوك العمانية أكبر زيادة خلال الربع بنسبة 26.3 في المائة، تليها البنوك الإماراتية، بتسجيلها نمواً بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 11.8 في المائة. أما بالنسبة لاتجاهات إيرادات البنوك المدرجة في قطر فلم تشهد تغيراً يذكر.

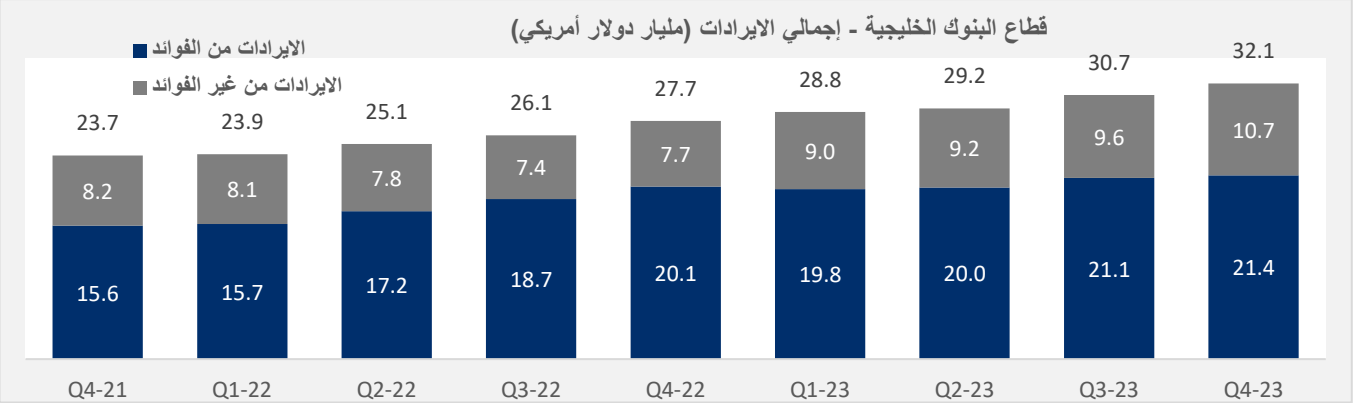

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

ونما إجمالي إيرادات غير الفوائد للربع الخامس على التوالي بدعم من النمو القوي بمعدلات ثنائية الرقم الذي سجلته ثلاث من ست دول في المنطقة، في حين شهدت الثلاثة دول الأخرى تراجعاً. إذ وصل إجمالي إيرادات غير الفوائد إلى مستوى قياسي جديد بلغ 10.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023، بنمو بلغت نسبته 11.0 في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة 38.3 في المائة على أساس سنوي.

ارتفاع مخصصات خسائر القروض إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 8 فترات ربع سنوية

بعد ثلاثة أرباع متتالية من الانخفاضات، ارتفعت مخصصات خسائر القروض (انخفاض القيمة) التي استقطعتها البنوك المدرجة في الدول الخليجية في الربع الرابع من العام 2023 لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 8 فترات ربع سنوية عند نسبة 3.5 مليار دولار أمريكي. ويعكس تزايد مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 49.4 في المائة على أساس ربع سنوي ارتفاع مخصصات البنوك في كافة الدول الخليجية خلال هذا الربع، حيث تحتجز البنوك عادة مخصصات أعلى في الربع الأخير من العام. وسجلت البنوك العمانية أكبر زيادة لمخصصات انخفاض القيمة خلال الربع بإجمالي مخصصات بلغت 313 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 228.2 في المائة. وجاءت البنوك الإماراتية والقطرية في المرتبة التالية بنسبة 69.2 في المائة و37.5 في المائة، على التوالي، تليها البنوك الكويتية التي أعلنت عن ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 29.4 في المائة. اما البنوك السعودية فقد سجلت أقل زيادة في مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 17.6 في المائة، والتي وصلت إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. ومن بين 58 بنكاً قمنا بتحليلها، أعلن 30 بنكا عن زيادة المخصصات على أساس ربع سنوي، في حين أعلن 28 بنكاً عن انخفاض في المخصصات.

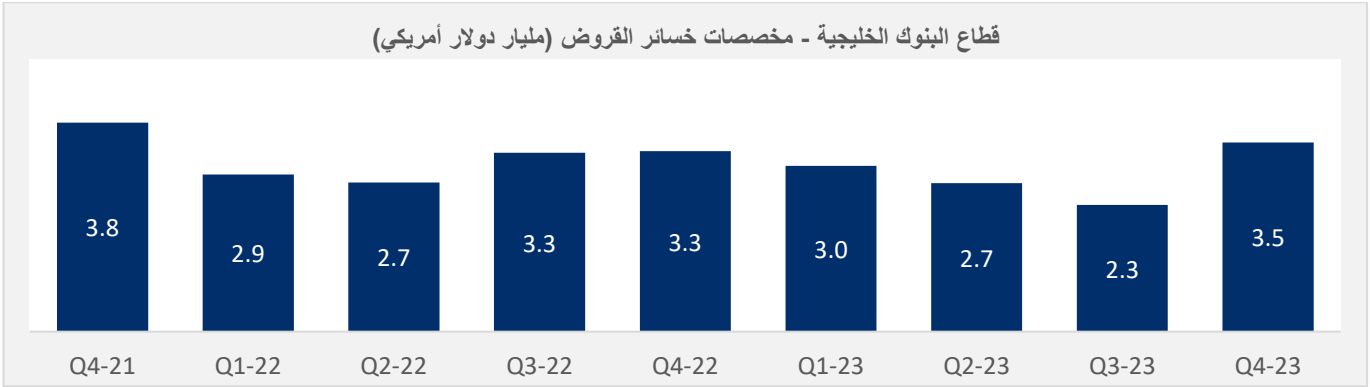

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

في ذات الوقت، استمرت تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) في الانخفاض مقارنة بالأرباع الأخيرة، إذ وصلت إلى نسبة 0.6 في المائة لقطاع البنوك الخليجية ككل. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك القطرية، إذ وصلت إلى 0.97 في المائة في الربع الرابع من العام 2023، تليها البنوك العمانية بنسبة 0.93 في المائة. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك الكويتية والسعودية بنسبة 0.39 في المائة، بينما كانت تكلفة المخاطر للبنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلاً بنسبة 0.63 في المائة.

استمرار استقرار صافي هامشي الفائدة في الربع الرابع من العام 2023

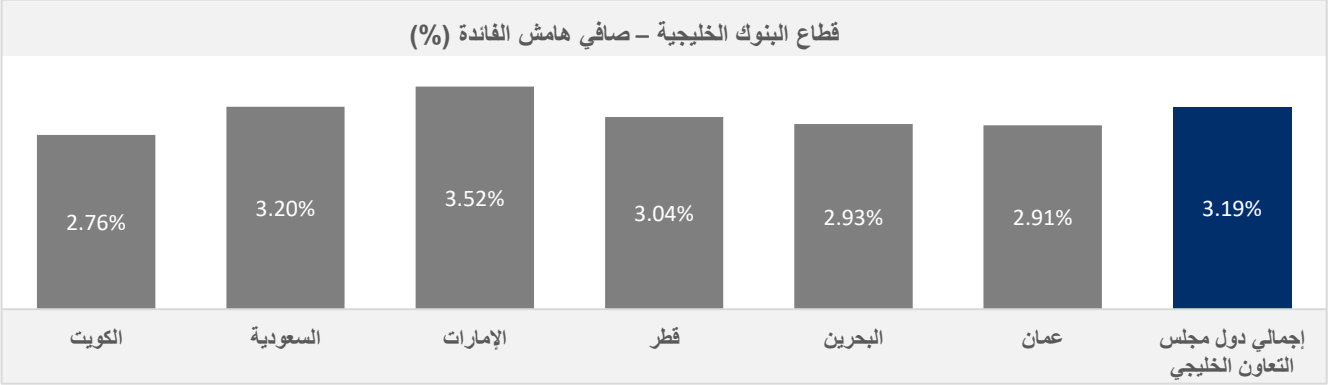

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

ظل صافي هامش الفائدة الإجمالي الذي أعلنت عنه البنوك المدرجة في الدول الخليجية مستقراً في الربع الرابع من العام 2023 عند نسبة 3.2 في المائة، مع تسجيل تغير هامشي خلال الربعين السابقين. وشهد هذا المعدل تغيراً هامشياً على مستوى كل دولة على حدة، مما يشير إلى نقطة تشبع القطاع في ظل عكس الإقراض وتكلفة الودائع والتمويل ارتفاع مستويات أسعار الفائدة. وجاءت الإمارات مرة أخرى في صدارة الدول الخليجية من حيث صافي هامش الفائدة الذي بلغ نسبة 3.52 في المائة في الربع الرابع من العام 2023، تليها البنوك السعودية والقطرية بنسبة 3.2 في المائة و3.04 في المائة، على التوالي.

العائد على حقوق المساهمين ما يزال مرتفعاً ووصل إلى أعلى مستوياته القياسية

استمر العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية في التحسن خلال الربع الرابع من العام 2023 ليصل إلى أحد أعلى المستويات المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية عند نسبة 13.8 في المائة مقابل نسبة 13.3 في المائة بنهاية الربع الثالث من العام 2023، وصولاً إلى مستويات قبل الجائحة تقريباً. كما تحسنت النسبة أيضاً من حيث المقارنة على أساس سنوي بمقدار 160 نقطة أساس، بدعم من نمو إجمالي الربح على مدار 12 شهراً إلى جانب نمو حقوق المساهمين بمعدل أقل نسبياً. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 416.2 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2023، مسجلاً نمواً بنسبة 4.2 في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام 2023.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، جاءت البنوك المدرجة في الإمارات مرة أخرى في صدارة بنوك المنطقة بتسجيلها لأعلى عائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الرابع من العام 2023 بنسبة 17.8 في المائة، تليها البنوك السعودية والقطرية بوصول العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة 12.8 في المائة و12.7 في المائة، على التوالي. كما شهدنا نمو العائد على حقوق المساهمين للبنوك المدرجة في الإمارات بمعدل أكبر على أساس سنوي قدره 400 نقطة أساس، والذي كان مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع الأرباح بالإضافة إلى نمو أصغر نسبياً سجله إجمالي حقوق المساهمين. وظل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الكويتية مرتفعاً بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 10.3 في المائة، في حين سجلت البنوك البحرينية والعمانية عائد على حقوق المساهمين بنسبة 9.4 في المائة و8.6 في المائة، على التوالي.

أداء السنة المالية 2023

واصل قطاع البنوك الخليجية تسجيل ارباح للعام الثالث على التوالي، والتي ارتفعت إلى مستويات قياسية جديدة في العام 2023، إذ نما صافي ربح القطاع بنسبة 30.2 في المائة ليصل إلى 54.7 مليار دولار أمريكي. ويعزى هذا النمو الذي سجلته أرباح البنوك على أساس سنوي في العام 2023 بصفة رئيسية إلى النمو واسع النطاق الذي شمل كافة أنحاء الدول الخليجية. حيث شهدت البنوك المدرجة في الإمارات مرة أخرى أكبر زيادة مطلقة لصافي الربح بنحو 6.6 مليار دولار أمريكي أو بنمو بلغت نسبته 44.1 في المائة لتصل إلى 21.6 مليار دولار خلال العام، والتي تعد الأعلى على مستوى الدول الخليجية. تبعتها البنوك السعودية بزيادة أرباحها بنحو 2.0 مليار دولار أمريكي أو بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى 18.7 مليار دولار أمريكي.

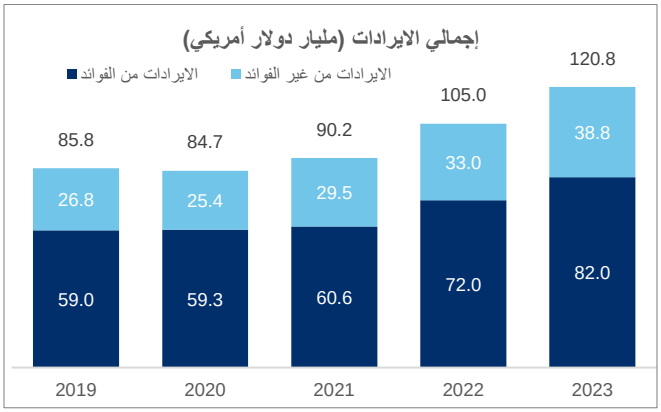

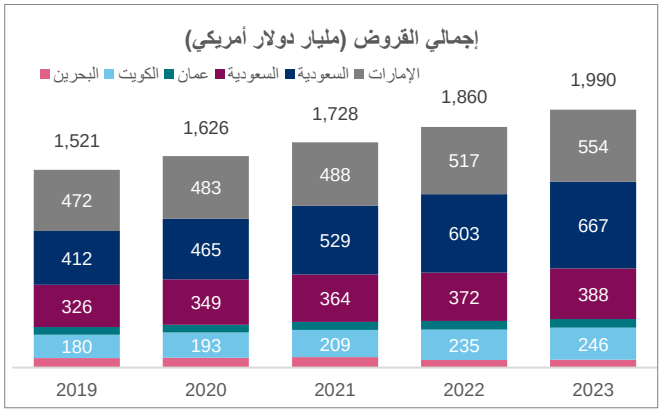

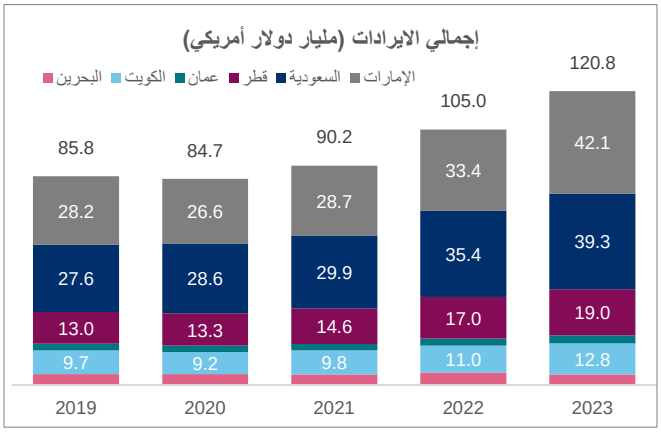

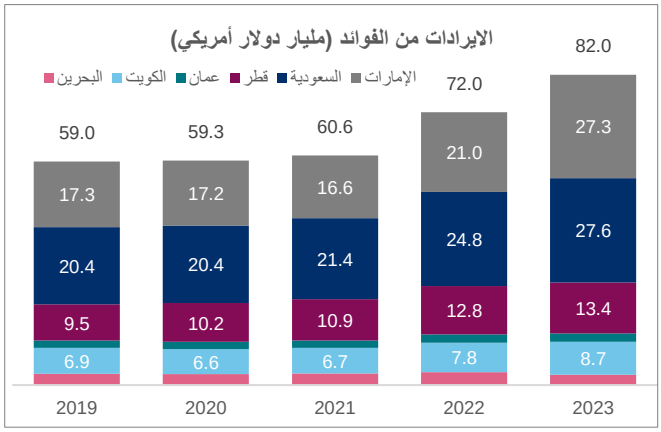

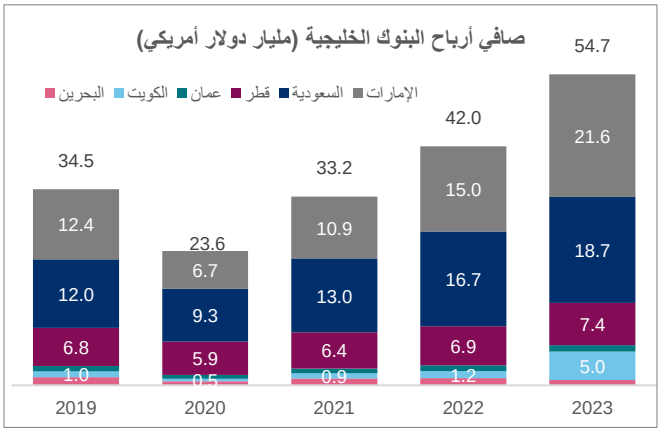

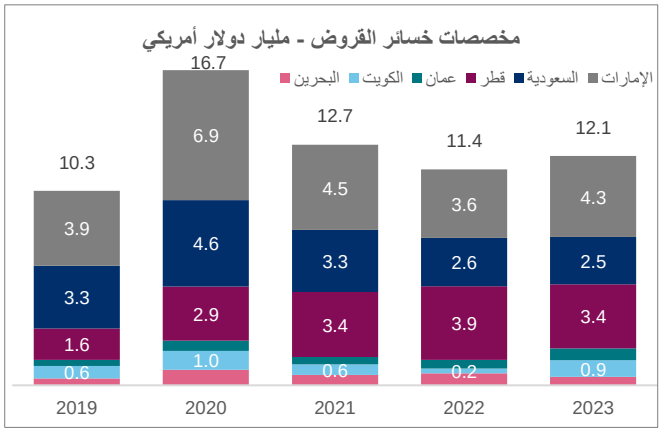

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

ويعزى نمو الأرباح خلال العام إلى زيادة إجمالي إيرادات البنوك، وهو الأمر الذي قابله جزئياً زيادة مخصصات خسائر القروض. كما ارتفع إجمالي إيرادات البنوك للعام الثالث على التوالي بنسبة 15.0 في المائة ليصل إلى 120.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة على الإطلاق بدعم رئيسي من زيادة صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. وكان نمو الإيرادات واسع النطاق وشمل كافة أنحاء الدول الخليجية والتي سجلت نمواً قوياً على أساس سنوي على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة وكذلك الأسواق المالية. وأدى نمو التسهيلات الائتمانية القائمة التي تقدمها البنوك الخليجية بنسبة 7.1 في المائة، والتي وصلت إلى 2.0 تريليون دولار أمريكي إلى تعزيز معدلات النمو ورفع مستوى أداء القطاع. وسجلت إيرادات البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة، بنمو بلغت نسبته 26.1 في المائة أو ما يعادل 8.7 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 42.1 مليار دولار أمريكي، الأعلى على مستوى الدول الخليجية. تبعتها البنوك القطرية بنمو إيراداتها بنسبة 11.7 في المائة، ليصل بذلك إجمالي الإيرادات السنوية إلى 19.0 مليار دولار أمريكي، تليها البنوك المدرجة في السعودية التي سجلت نمواً في الإيرادات بنسبة 10.8 في المائة لتصل إلى 39.3 مليار دولار أمريكي.

وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 13.8 في المائة على أساس سنوي في العام 2023 ليصل إلى 82.0 مليار دولار أمريكي بدعم من النمو القوي بمعدلات ثنائية الرقم في كلا من السعودية والإمارات، بينما سجلت البنوك القطرية نمواً بنسبة 5.1 في المائة. وكانت عمان السوق الوحيدة التي شهدت عدم تغير معدل صافي إيرادات الفوائد لهذا العام. من جهة أخرى، شهدت الإيرادات من غير الفوائد نموا أعلى قليلا بنسبة 17.7 في المائة لتصل إلى 38.8 مليار دولار أمريكي، بدعم مرة أخرى من النمو القوي الذي شهدته كافة أسواق الدول الخليجية.

في ذات الوقت، وبعد عامين متتاليين من الانخفاض، ارتفعت مخصصات خسائر القروض (انخفاض القيمة) التي استقطعتها البنوك الخليجية في العام 2023 لتصل إلى 12.1 مليار دولار أمريكي مقابل 11.4 مليار دولار أمريكي في العام 2022. واستمرت المخصصات في الارتفاع مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة بنحو 8.8 مليار دولار أمريكي في المتوسط على مدار العشرة أعوام السابقة للجائحة (2010-2019). وعكست زيادة المخصصات بنسبة 6.2 في المائة في العام 2023 بشكل رئيسي ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها البنوك في الإمارات وعمان، في حين انخفضت مخصصات البنوك المدرجة في قطر والسعودية. وأعلنت البنوك المدرجة في الإمارات عن مخصصات خسائر القروض خلال العام عند 4.3 مليار دولار أمريكي تلاها البنوك المدرجة في قطر والسعودية بمخصصات بلغت قيمتها 3.4 مليار دولار أمريكي و2.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com